الأنباء
الخميس 3 ديسمبر 2015

ترجيحات بألا تحيد المنظمة عن سياستها الحالية

صقور «أوبيك» يضغطون لخفض الإنتاج.. والحسم غداً

لا دلائل حتى اللحظة على إمكانية الاتفاق بين صقور «أوبيك» في اجتماع الغد على خفض الانتاج ودعم الاسعار

فيينا ـ رويترز: تتعرض السعودية لضغوط متزايدة من شركائها في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبيك) لخفض الإنتاج من أجل دعم الأسعار، حيث تجتمع المنظمة هذا الأسبوع وسط تخمة في المعروض النفطي قد تكون الأضخم في تاريخ المنظمة.

ومن المتوقع على نطاق واسع ألا تحيد «أوبيك» عن سياساتها الحالية ـ التي أملاها وزير البترول السعودي علي النعيمي قبل عام ـ والمتمثلة في الدفاع عن الحصة السوقية من خلال ضخ كميات قياسية لإخراج المنتجين المنافسين ذوي التكلفة العالية من السوق.

في حين قد يعلن السعوديون تحقيق نصر جزئي على طفرة النفط الصخري الأميركية، فإن إنتاج روسيا أكبر المنافسين من غير أعضاء «أوبيك» مازال يحقق المفاجآت بصعوده، بينما من المنتظر أن يضخ العراق وإيران عضوا المنظمة براميل إضافية. رغم أن مخزونات النفط العالمية عند مستويات قياسية، بحسب وكالة الطاقة الدولية.

استشعار الألم

لكن بوادر تباطؤ المعروض خارج الولايات المتحدة هزيلة، فأحدث البيانات الصادرة امس تظهر أن روسيا أكبر منافسي أوبيك قد أبقت إنتاجها مستقرا في نوفمبر عند أعلى مستوياته لما بعد الحقبة السوفييتية.

وفاجأ ارتفاع الإنتاج الروسي «أوبيك» مرارا على مدى العام المنصرم. وقبل عام قال النعيمي إن إنتاج الحقول السيبيرية المتقادمة سيتراجع وإن «الآخرين سيتضررون بشدة قبل أن نستشعر نحن أي ألم».

وسمحت موسكو لعملتها بالتراجع على مدى العام الأخير للتأقلم مع تراجع الأسعار وزادت شركات النفط معدلات الحفر.

وفي هذا الصدد، قال بنك ميريل لينش الأميركي إن السعودية قد تضطر إلى خفض قيمة عملتها المربوطة بالدولار أو خفض الإنتاج في نهاية المطاف لحماية إيراداتها.

وأبلغ عدة مندوبين غير سعوديين في أوبيك رويترز بأنهم يأملون أن يستمع النعيمي إلى الأعضاء الآخرين الذين تعد مواردهم المالية أقل كثيرا من الموارد السعودية وهم بحاجة إلى دعم عاجل من ارتفاع أسعار النفط.

وقال مندوب «آمل هذه المرة أن يكون الوضع مختلفا لكن أشك في هذا». وقال آخر إنه لا يرى حتى الآن أي دلائل على إمكانية الاتفاق على تخفيضات يوم الجمعة.

إنتاج روسيا مازال يحقق المفاجآت بصعوده.. مقابل تأهب العراق وإيران لضخ براميل إضافية

فنزويلا: سندعو إلى خفض الإنتاج 5٪ في اجتماع الجمعة

دقت الساعة

وفي هذا الاطار، قال الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو امس إن بلاده وهي من صقور أوبيك التقليديين ستدعو إلى خفض الإنتاج 5٪ لدعم الأسعار عندما تجتمع أوبيك يوم الجمعة. وتنتج أوبيك حاليا نحو 1,7 مليون برميل يوميا فوق السقف.

وقال مادورو إن وزير النفط الفنزويلي إيولوخيو ديل بينو سيقدم مقترحا شديد الوضوح باحترام سقف الإنتاج.. بعد أن دقت ساعة إعادة النظام إلى سوق النفط».

في المقابل، تطالب إيران أيضا أعضاء «أوبيك» باحترام سقف الإنتاج البالغ 30 مليون برميل يوميا. وتريد طهران أن تستعد «أوبيك» لاستيعاب كميات جديدة فور رفع العقوبات الغربية المفروضة على طهران.

وقالت شركة الخدمات النفطية العملاقة شلومبرجر إنها ستستغني عن مزيد من الوظائف بعد أن ألغت بالفعل 20 ألفا هذا العام بسبب تراجع أسعار النفط وتنامي تخمة المعروض. وقال باتريك شورن مدير العمليات في شلومبرجر «أصبح من الواضح أن أي تعاف في النشاط سيتأخر».

النفط ينخفض مع ارتفاع «المخزونات»

رويترز: انخفضت أسعار النفط أمس إذ عززت زيادة مخزونات النفط الأميركية تخمة المعروض العالمي فيما يستبعد المستثمرون أي احتمال بأن تخفض منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبيك) الإنتاج خلال اجتماعها هذا الأسبوع.

ونزل خام برنت 52 سنتا إلى 43,92 دولارا للبرميل، منخفضا للجلسة الخامسة على التوالي. وكان الخام قد هبط إلى 43,90 دولارا في أقل مستوى له منذ 23 نوفمبر، ويتجه لتسجيل أدنى إغلاق له في أسبوعين.

وتراجع سعر الخام الأميركي الخفيف 41 سنتا إلى 41,44 دولارا للبرميل.

وقال بيارني شيلدروب كبير محللي أسواق السلع الأولية لدى إس.إي.بي في أوسلو «تعتبر السوق إن احتمال تغيير سياسة أوبيك ضعيف للغاية».

«الكويتي» يرتفع إلى 37 دولاراً

كونا: ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 1,05 دولار في تداولات أمس الأول ليبلغ 37,11 دولارا، مقابل 36,06 دولارا للبرميل في تداولات الاثنين الماضي، وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

وتتوقع منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبيك) زيادة الطلب العالمي على النفط خلال عام 2016 مع ارتفاع ضخ النفط من قبل الدول غير الأعضاء في المنظمة وبنحو 700 ألف برميل في اليوم الواحد.

ومن المقرر أن يعقد وزراء نفط (أوبيك) اجتماعهم الوزاري في الرابع من ديسمبر الجاري لمراجعة اتفاقية الإنتاج في ضوء الوضع الحالي للسوق والتطورات المحتملة خلال النصف الأول من العام المقبل.

روسيا ضخت كميات قياسية من النفط في نوفمبر

رويترز: أظهرت بيانات لوزارة الطاقة الروسية امس مواصلة روسيا استخراج النفط بمعدلات هي الأعلى بعد الحقبة السوفييتية بلغت 10,78 ملايين برميل يوميا في نوفمبر رغم انخفاض أسعار الخام.

وقررت روسيا غير العضو في منظمة أوبيك عدم إرسال وفد للمشاورات المعتادة قبل الاجتماع لتشككها في استعداد أوبيك لخفض إنتاج النفط من أجل تعزيز الأسعار.

وأظهرت إحصاءات نوفمبر استمرار مستوى الإنتاج الروسي القياسي المرتفع 10,78 ملايين برميل يوميا المسجل في أكتوبر بفضل صغار المنتجين مثل نوفاتك وباشنفت.

ويباشر منتجو النفط الروس مزيدا من أعمال الحفر بما يظهر استعداد أكبر بلد منتج للخام في العالم لخوض معركة طويلة على الحصة السوقية مع أوبيك في ظل قدرة القطاع على مواصلة العمل حتى إذا وصلت الأسعار إلى 35 دولارا للبرميل. وساعد تراجع الروبل وانخفاض تكاليف المنتجين الروس.

وبالأطنان بلغ إنتاج نوفمبر 44,115 مليون طن من النفط مقابل 45,572 مليون في أكتوبر.

وتراجعت صادرات النفط الروسية عبر خطوط الأنابيب إلى 4,318 ملايين برميل يوميا من 4,465 ملايين برميل يوميا في أكتوبر.

بلغ إنتاج الغاز الطبيعي 60,8 مليار متر مكعب بما يعادل 2,03 مليار متر مكعب يوميا، مقابل 60,76 مليار متر مكعب في أكتوبر.

كيف استعرضت الصين عضلاتها قبل ضم «اليوان» لسلة العملات العالمية؟

امرأة تشير بأصبعها إلى العملة الصينية بالقرب من متجر للصيرفة (رويترز)

رصدت «بلومبرج» في تقرير أربع طرق استخدمتها الصين لاستعراض قوتها الاقتصادية قبل قرار صندوق النقد الدولي بإضافة اليوان إلى سلة عملات حقوق السحب الخاصة ليصبح عملة احتياطي نقدي بجانب أكبر العملات الرئيسية في العالم الدولار الأميركي والين الياباني والجنيه الإسترليني واليورو.

وكان إقدام بكين على تخفيض سعر عملتها ظاهريا لدعم المصدرين في الصين، أحد الأسباب التي أدت في السابق إلى عدم اتساق عملتها مع معايير الانضمام إلى سلة العملات الرئيسية لصندوق النقد الدولي. وبالرغم من ذلك، بذل المسؤولون الصينيون مجهودا كبيرا لضم اليوان إلى سلة عملات صندوق النقد الدولي، وقد نجحوا بذلك في ظل قوة الاقتصاد الصيني، حيث تعتبر هي البلد الوحيد في العالم، إلى جانب الولايات المتحدة، التي تملك إستراتيجية اقتصادية عالمية، وبالنظر لامتلاكها فائضا ماليا كبيرا يمكن استثماره على مستوى العالم في خلق نفوذ اقتصادي قوي.

الاحتياطيات النقدية

وقالت «بلومبرج» ان الصين تمتلك أكبر احتياطيات من النقد الأجنبي في العالم تقدر بـ 3,53 تريليونات دولار، وهو ما يفوق احتياطيات دول منطقة اليورو التسع عشرة والمملكة المتحدة والولايات المتحدة واليابان مجتمعة، بحسب بيانات جمعتها «بلومبرج». ويمكن أن تسهم هذه الاحتياطيات الضخمة من النقد الأجنبي في تعزيز قدرة الاقتصاد الصيني ـ الذي يعتمد بشكل كبير على الصادرات ـ على امتصاص الصدمات.

بكين تمتلك أكبر احتياطيات من النقد الأجنبي بالعالم بـ 3,53 تريليونات دولار

الإنفاق العسكري

إلى جانب تعزيز قدراتها العسكرية، حيث تسير بكين على خطا الولايات المتحدة وتزيد الإنفاق في هذا القطاع بسبب تزايد طموحاتها في بحر الصين الجنوبي على مدار العشر سنوات الأخيرة.

وبلغ الإنفاق العسكري الصيني في 2014 ما يقرب من 216 مليار دولار وهو ما يزيد بمقدار 1,7 مرة عن مقداره في 2005، وفقا لتقديرات معهد «ستوكهولم» لدراسات السلام الدولي.

إسهامها في موازنة الأمم المتحدة

أما القوة الثالثة التي تملكها الصين فهي في وضعها الدولي البارز، خاصة في الأمم المتحدة، حيث من المتوقع ارتفاع إسهامها في موازنة الهيئة الدولية ـ المقدرة بـ 5,57 مليارات دولار في الفترة بين 2016 و2018 ـ إلى 7,9٪ من 5,2٪ في موازنة الفترة بين 2012 و2015. وبهذه الزيادة، ترتفع مكانة الصين دوليا بين الدول الثلاث الكبار التي تعزز الموازنة السنوية للأمم المتحدة بشكل منتظم عن طريق ضخ مليارات الدولارات.

ورسخت بكين تواجدها الدولي أيضا في العديد من القضايا مثل التنمية العالمية والأمن والسلم الدوليين، وبالتالي، من الصعب وصف الصين كدولة نامية.

وإذا زادت الصين إسهامها بالفعل في موازنة الأمم المتحدة، فستقفز إلى المركز الثالث عالميا متفوقة على اليابان وألمانيا مقارنة بمركزها السادس حاليا، في حين لاتزال الولايات المتحدة في المقدمة بمساهمتها بخمس الإنفاق الإجمالي.

البنك الآسيوي

وهناك أيضا قوة أخرى لا يستطيع أحد الاستخفاف بها وهي تأسيس البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية في وقت سابق هذا العام كجزء من مبادرتها لتعزيز دور عملتها «اليوان»، المؤسسة المالية الجديدة التي تستعد لمنافسة البنك الدولي وبنك التنمية الآسيوي. وانضم بالفعل أكثر من 50 عضوا مؤسسا للبنك برأس مال يناهز 100 مليار دولار شاركت الصين بنصفه ـ 50 مليار دولار.

فها هي الصين تستعرض عضلاتها كقوة كبرى. ولكن الكثير من المراقبين يقولون إن خطوة تأسيس البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية ما كانت لتتخذ بهذه السرعة لو كانت الولايات المتحدة قد وافقت على اصلاح المؤسسات المالية الدولية الموجودة أصلا بحيث تمنح الصين موقعا مهما فيها.

فبعد 30 عاما من النمو الهائل في الاقتصاد الصيني، لم يعد ميزان القوى في هذه المؤسسات (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) يعكس بأمانة واقع الاقتصاد العالمي.

«النقد»: الباب مفتوح لانضمام عملات أخرى

أعلن صندوق النقد الدولي أن العملات القادرة على تحقيق متطلبات محددة سيمكنها الانضمام لسلة عملات حقوق السحب الخاصة، مثلما حدث بالنسبة لليوان الصيني.

وكان مجلس إدارة صندوق النقد الدولي قد وافق في الأسبوع الجاري على ضم اليوان الصيني لسلة عملات حقوق السحب الخاصة، والتي تضم الدولار الأميركي، واليورو، والجنيه الإسترليني، والين الياباني.

وبحسب ورقة بحثية صادرة عن أعضاء في الصندوق بتاريخ 13 نوفمبر، فإن هناك عملات إضافية يمكنها أن تنضم لعملات حقوق السحب الخاصة.

ولم تحدد الورقة البحثية التي شكلت الأساس الذي اعتمد عليه صندوق النقد لضم اليوان ماهية العملات الأخرى التي يمكنها الانضمام لقائمة حقوق السحب الخاصة.

وتتمثل شروط صندوق النقد لإدراج عملة ضمن حقوق السحب الخاصة في قابلية الاستعمال والتبادل بحرية، وارتفاع حجم صادرات الدولة من السلع والخدمات.

ومن المقرر أن يعيد صندوق النقد الدولي تقييم سلة عملات حقوق السحب الخاصة التابعة له في سبتمبر 2021، إلا في حال حدوث أمر يتطلب ذلك قبل هذا التاريخ.

الصين تخفف قواعد طرح سندات الشركات

أعلنت السلطات التنظيمية في الصين أنها سوف تعمل على تخفيف القواعد الخاصة بمبيعات سندات الشركات، مع السعي لدعم الاقتصاد المتراجع في البلاد.

وذكرت اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح في الصين، امس، ان الشركات التي تمتلك تصنيف ائتماني «إيه إيه إيه» سوف يسمح لها مباشرة بطرح سندات، بدلا من إجراءات المراجعة الداخلية المسبقة.

وأشارت اللجنة إلى أن السندات المدعومة من قبل الضامنين الذين يمتلكون تصنيف ائتماني «إيه إيه +» أو أعلى سوف يمكنها الحصول على الحق في الطرح السريع للسندات.

وتسعى الحكومة الصينية لتشجيع الشركات على طرح مزيد من السندات في السوق، من أجل دعم النمو الاقتصادي المتباطئ في البلاد.